دعوة لعقد جلسة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان

إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة،

أصحاب السعادة،

نكتب إليكم، نحن المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه، في ضوء أزمة حقوق الإنسان المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، والذي يشهد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر الجاري بحق السكان المدنيين، من خلال استمرار القصف العشوائي على أحياء كاملة في قطاع غزة، إضافة إلى خطر المجاعة والوفيات الجماعية بين السكان المدنيين، نتيجة نقص الغذاء والوقود والدواء جراء الحصار الذي تفرضه إسرائيل على سكان القطاع.

ولذلك نحث وفودكم على معالجة أبعاد حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. إذ أنه وتماشياً مع ولاية المجلس لمنع الانتهاكات والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ المتعلقة؛ تتحمل الدول الأعضاء مسئولية التصرف من خلال عقد جلسة خاصة طارئة، للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة. ونحث وفودكم على الضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي من أجل وقف هذه الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين. خاصة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي الدموي، على قطاع غزة، والذي كان أخره استهداف المستشفى الأهلي المعمداني، والذي أسفر عن سقوط مئات الضحايا الأبرياء والجرحى والمصابين من المواطنين الفلسطينيين في غزة متعمد على مسمع ومرأى الجميع والذي يعد انتهاكا صريحا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والإنسانية.

في 7 أكتوبر 2023 أطلقت فصائل فلسطينية عملية "طوفان الأقصى" والتي تم من خلالها استهداف منطقة غلاف غزة وهي منطقة تقع على حدود المنطقة العازلة بين اسرائيل وبين قطاع غزة وتضم منطقة غلاف غزة ثلاث مجالس إقليمية وهم: أشكول وأشكلون وشاعر هنيغف. وتشمل الثلاث مجالس نحو 50 بلدة ومستوطنة غير قانونية. أدي هذا الهجوم إلى أسر عدد من المدنيين والعسكريين على حد سواء.

ردًا على هذا الهجوم أمر رئيس الوزراء الإسـرائيلي بهجوم واسـع ومميت لسـلاح الجو التابع لقوات الاحتلال الإسـرائيلي على قطاع غزة ولايزال هذا القصـف الجوي المُدمر متواصـل على القطاع حتى الآن. مما أدي إلى انتهاكات جسـيمة للمدنيين وللبنية التحتية المدنية في قطاع غزة المحاصـر منذ عام 2006 برًا وبحرًا وجوًا من قبل قوات الاحتلال الإسـرائيلي. حيث انهارت أحياء بأكملها وأبيدت عائلات كاملة تحت وطأة القصـف المتواصـل لسـلاح الجو الإسـرائيلي. كما اسـتهدف القصـف الجوي الإسـرائيلي الممتلكات العامة والخاصـة والمنشـآت الأخرى كالوزارات والجامعات والمدارس والمنشـآت التجارية والصـناعية وحتى المؤسـسـات الإعلامية، وألحقت أضراراً في المستشفيات والمرافق الطبية.

ونحيل لسـيادتكم، ما خلصـت إليه لجنة التحقيق الدولية المسـتقلة المعنية بالأرض الفلسـطينية المحتلة بإن قطاع غزة يخضـع في الوقت الحالي إلى احتلال حربي ينطبق عليه القانون الدولي الإنسان. وإنه رغم مزاعم إسرائيل انسحابها من القطاع في عام 2005 إلا إن القرائن والأدلة على الأرض توضـح إن إسـرائيل لا تزال تحتل الأرض بحكم السـيطرة التي تمارسـها، سـواء بريا وجويا وبحريا، والتحكم في محطات المياه والصـرف الصـحي وشـبكات الكهرباء والاتصـالات بالإضـافة إلى السـيطرة على إدارة سجل السكان الفلسطينيين.

إن هذه السـيطرة شـبه المطلقة علي قطاع غزة أدت إلي الإضـرار بجميع حقوق الإنسـان الأسـاسـية بما في ذلك الحق في مسـتوي معيشـي لائق والحق في العمل والحق في مياه شـرب نظيفة وهي حقوق واردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية التي صـادقت عليه سـلطات الاحتلال الإسـرائيلي في 3 أكتوبر 1991، ونؤكد إن هذه السـيطرة أفضـت إلي ممارسـات ممنهجة أضـرت بالمدنيين في المقام الأول، حيث تعاقبت تسـع 9 حكومات إسـرائيلية منذ فرض الحصـار وجميع هذه الحكومات طبقت سـياسـات العقاب الجماعي ضد 2.3 مليون شخص يعيشون في قطاع غزة ومن بين المؤشرات الواضحة علي تضـرر المدنيين من هذا الحصـار كانت تبلغ نسـبة البطالة قبل فرض الحصـار في عام 2005 23% لتقترب من 50% في الوقت الحالي لتمثل أعلي معدل للبطالة في العالم. كما وصـلت معـدلات الفقر قبـل فرض الحصـار إلي 40% لترتفع إلي 65% في الوقـت الحـالي، كـل هـذه المؤشـرات نتيجة للإجراءات والتدابير القسـرية التي تطبقها قوات الاحتلال الإسـرائيلي علي قطاع غزة لاسـيما منع مرور البضـائع التجارية وحظر الاسـتيراد والتصـدير وتدمير المنشـآت الصـناعية والاقتصـادية ومنع دخول الأدوية والعلاجات الطبية إلى قطاع غزة وتشـاطر

المنظمات الموقعة أدناه الرأي الذي أبدته سابقاً المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومفاداه إن الحصار المفروض علي قطاع غزة أدي" لخنق الاقتصاد وتعثر جهود إعادة الإعمار". إن الإجراءات القاسية المزمع الشروع فيهًا من قبل قوات الاحتلال ستؤخر التنمية لعقود في قطاع غزة، كما إنهًا ستخلق دائرة مفرغة من العنف الذي قد لا ينتهي في المستقبل القريب. كما إن الضوء الأخضر التي تمنحه الحكومة الإسرائيلية لقواتهًا قد يفضي إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية وعليه فإن استمرار اسرائيل في التنصل من واجباتهًا كسلطة قائمة بالاحتلال وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي العرفي سيعمق من دائرة الإفلات من العقاب وتكرار الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين.

استهداف المدنيين

أدي القصف الإسرائيلي المتواصل منذ 7 أكتوبر 2023 على قطاع غزة باستخدام قنابل ذات قوة ارتجاجية لديها قوة تدميرية واسعة، كما هناك أدلة تفيد باستخدام جيش الاحتلال للفسفور الأبيض، وهو سلاح شديد الإحراق، الأمر الذي أدي إلى مقتل أكثر من ثلاث الأف شخص من بينهم 1000 طفلاً، وإصابة 12500 أخرين - حتى الآن-. جدير بالانتباه إن هذه الإحصائيات لا تعد نهائية نظرًا لإنها تمثل أعداد الضحايا الذين وصلوًا إلى المستشفيات، ولا تشمل الأشخاص الذين لا يزالون تحت الأنقاض ما يعني إن عدد الضحايا قد يتخطى ذلك بكثير.

ويتعارض استهداف المدنيين بشكل مميت كما تفعل قوات الاحتلال مع المواد 50 و51 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 وهي المواد التي تحظر بشكل واضح الهجوم على المدنيين، وتمثل المادة 50 على وجه التحديد قاعدة عامة يجب تنفيذها من قبل جميع الحكومات بما في ذلك الدول الأعضاء وغير الأعضاء في البروتوكول وهو ما لم تمتثل إليه قوات الاحتلال. كما إن الاستهداف العشوائي للمدنيين يمثل انتهاك للحق في الحياة وهو اسمي الحقوق الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والذي ينطبق في حالتي الحرب والسلم معًا. حيث تحظر المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان انتهاك الحق في الحياة لكن اسرائيل تتنصل من تنفيذ مواد الإعلان. كما يتعارض انتهاك الحق في الحياة مع المادة السادسة من العهد الدولي لحقوق الإنسان والتي صادقت عليه إسرائيل في 3 أكتوبر 1991.

وفي 17 أكتوبر استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مستشفى الأهلي المعمداني في قطاع غزة، والذي أسفر عن سقوط مئات الضحايا الأبرياء والجرحى والمصابين من المواطنين الفلسطينيين في غزة، والذي يشكل انتهاكاً خطيراً لأحكام القانون الدولي والإنساني، ولأبسط قيم الإنسانية.

نية ارتكاب جرائم إبادة جماعية

في 9 اكتوبر 2023، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي " يوآف غالانت" إن إسرائيل بصدد فرض حصار شامل علي قطاع غزة قائلا "أمرت قواتي بفرض حصار كامل علي غزة لا ماء ولا كهرباء ولا طعام، لا غاز، نحن نتعامل مع حيوانات في هيئة بشر"، إن هذه التصريحات المخزية والفاشية لوزير الدفاع الإسرائيلي تمنح قوات الاحتلال الإسرائيلي المرجح أن تدخل قطاع غزة بريًا الضوء الأخضر لارتكاب جرائم إبادة جماعية، كما إنهًا بمثابة تصريحات فاشية يجب أن يخضع قائلهًا للمساءلة حيث انطوت التصريحات علي اعترافات يبدو إنهًا قد تؤدي إلي ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين في قطاع غزة.

إن إقدام إسرائيل علي فرض حصار كامل علي قطاع غزة يشكل انتهاكا لالتزاماتها كدولة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وهي الاتفاقية التي وقعت عليهًا إسرائيل لكنهًا لم تطبق أحكامهًا علي الأطلاق، كما إن التلويح باستخدام التجويع كأداة من أدوات الحرب محظور بموجب المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 الذي حظرت بشكل مطلق استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، كما تمثل سياسة الحصار التي تطبقها اسرائيل شكلا من اشكال العقاب الجماعي الذي يتعارض مع الحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال. كما تتعارض سياسات العقاب الجماعي ضد المدنيين مع المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنص على "حظر العقوبات الجماعية، وجميع تدابير التهديد أو ارهاب المدنيين ". كما إن استهداف المعبر البري الوحيد الذي يمكن ان يشكل متنفسًا للفلسطينيين في قطاع غزة يمثل جريمة أخري تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي فخلال أيام للقصف الجوي على قطاع غزة استهدف سلاح الجو التابع لقوات الاحتلال معبر رفح البري الرابط بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ثلاث مرات ما أدي إلى إصابة 2 من الموظفين الفلسطينيين العاملين في المعبر بجانب انهيار جزئي في بوابة المعبر. ووقف خروج وقدوم الأشخاص من وإلى قطاع غزة، وتوقف دخول شحنات الإغاثة ويخالف قصف المعابر البرية في الحروب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 واتفاقية لاهاي لعام 1907. حيث إن قصف المعابر الحدودية البرية التي تستخدم في نقل الجرحى والمرضي

ودخول المواد الغذائية ونقل المســاعدات الإنســانية والإغاثية بما في ذلك المســاعدات الطبية مخالفًا للمادتين 55 و 59 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي توّجب علي القوة القائمة بالاحتلال تسهيل جميع العمليات التي من شأنها إمداد السكان الخاضعين للاحتلال بالمواد الغذائية والطبية، كما توجب المادتين علي القوة القائمة بالاحتلال ضــرورة مراعاة احتياجات الســكان المدنيين وهو ما لا تعيره اســرائيل اهتمامًا حيث أدي قصــف المعبر إلي إغلاقه وتراجع المرضي الذين كانوًا في طريقهم للعلاج.

وفي الأخير؛ تؤكد المنظمات الموقعة أدناه على أن التصــرفات الإســرائيلية والتي تشــكل عقاب جماعي بحق الفلســطينيين والتي ظلت لفترة طويلة جزء من العقيدة الإســرائيلية، والتي تهدف إلى حرمان الفلسطينيين في قطاع غزة من وسائل عيشهم، من الغذاء والمياه والكهرباء، فضلاً عن القصف المكثف والعشوائي للمناطق السكنية، بهدف ترحيل قسري لأكثر من نصــف ســكان قطاع غزة؛ تشــكل جميعها جرائم حرب وإبادة جماعية بحق الفلسطينيين حيث تعرض حياة 2.3 مليون فلسطيني لجرائم خطيرة بموجب القانون الدولي. وتطالب الدول الاعضــاء إلى التدخل العاجل لحماية المدنيين، والحيلولة دون ارتكاب المزيد من الانتهاكات، والعمل على معالجة الأسباب الجذرية لحلقات العنف المتكررة هذه كمسألة ملحة. مع ضرورة الالتزام بالقانون الدولي، وإنهاء الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة الذي دام 16 عامًا.

في ضــوء هذه التطورات، نحث وفودكم على دعم قرار بعقد جلســة خاصــة طارئة بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك ضمن تحركات أخرى منها:

- إجراء تحقيق شــامل في الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنســان وانتهاكات القانون الإنســاني الدولي والجرائم ذات الصــلة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاســرائيلي في فلســطين منذ 7 أكتوبر2023، وما إذا كانت تشــكل جرائم دولية، وذلك بهدف الحيلولة دون مزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان؛
- الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل الوقف الفوري للقصف العشوائي على المدنيين في قطاع غزة؛
- الضغط على سلطات الاحتلال لوقف سياسات العقاب الجماعي التي قد تفضي إلى جرائم ابادة جماعية ضد المدنيين في قطاع غزة؛

- ☜ الضغط على سلطات الاحتلال لضمان وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة في أقرب وقت ممكن؛
- ☜ إدانة القصف العشوائي التي تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي والذي أوقع عدد هائل من الضحايا المدنيين؛
- ☜ الضغط على سلطات الاحتلال للسماح الفوري بدخول شحنات الإغاثة الإنسانية إلى قطاع غزة والتوقف عن استهدف معبر رفح الرابط بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء

نشـــكر اهتمامكم بهذه القضـــايا الملحة ونبقى على اســـتعداد لتزويد وفودكم بأية معلومات إضافية.

لكم وافر التقدير،

قائمة المنظمات والتحالفات الموقعة:

- ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
- التحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة
- التحالف الدولي للسلام والتنمية بجنيف
- إلزيكا للإغاثة
- شركاء من أجل الشفافية
- مانديلا للحقوق والديمقراطية
- مصر السلام للتنمية وحقوق الإنسان
- منظمة بيئة السلام للتنمية
- منظمة ميون لحقوق الإنسان، في اليمن

- منظمة مساواة للحقوق والحريات
- الاتحاد الوطني للمهمشين
- رابطة معونة لحقوق الإنسان
- جمعية الأطباء التونسيين بفرنسا
- اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين في تونس
- منظمة Politic4her
- منتدى الجاحظ بتونس
- رابطة طلاب القانون الأفارقة
- منظمة شباب الصحراء للتنمية وحقوق الانسان
- جمعية تواجد للتنمية وحقوق الانسان
- جمعية بنك الافكار المصري
- جمعية المستقبل الاجتماعية التنموية- اليمن
- منتدي الاواصر- موريتانيا
- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في شمال افريقيا (CIDH)
- جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان